

الفصل السادس

التوابع ودورها في التركيب

عند ابن هانيء

مدخل

التوابع - كما عرفها الزمخشري هي: الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف⁽¹⁾.

وتعتبر التوابع من الفضلات، أي ما ليس عمدة في الكلام، حيث لا تعد ركنا إسناديا فيها، وليس معنى ذلك عدم أهميتها في الجملة، بل إن إطلاق إصطلاح (فضلات) عليها لتمييزها عن العمدة: كالفاعل والمبتدأ، فقد يتوقف معنى التركيب على ذكر التابع، كما في قوله تعالى: « فويل للمصلين * الذين هم عن صلاتهم ساهون »⁽²⁾، فلو حذف النعت هنا (الذين) لفسد المعنى.

ونظرا لأهميتها فقد كان لها أهمية كبيرة في شعر ابن هانيء، حيث وظفها في أداء المعنى، فما من تابع يستخدمه إلا وله غاية دلالية.

كما أن الشاعر استخدم الظواهر المختلفة التي يتعرض له التابع: كحذف المنعوت، وتقديمه النعت عليه، وقد بينت دلالة كل ذلك في موضعه من الفصل.

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

الأول: النعت، وتناولت فيه مفهوم النعت، وأنواعه، ودلالته في التركيب، كما تناولت بالدراسة الوصف بالمصدر، وحذف المنعوت، وتقديم النعت على المنعوت.

الثاني: العطف، وفيه ذكرت نوعي العطف، وتحدثت بالتفصيل عن عطف النسق، وبينت حروفه، ووظيفتها في الربط وأداء المعنى في الديوان، وأرجأت الحديث عن عطف البيان إلى المبحث الثالث، حيث تحدثت عنه مع البدل، نظرا لوجود أوجه شبه بينهما.

الثالث: وفيه تحدثت عن عطف البيان والبدل، وبينت الفرق بينهما، وما تحتمله بعض التراكمات الواردة في الديوان أن تكون بدلا وأن تكون عطف بيان، وبينت معنى التركيب على كل اعتبار.

(1) شرح المفصل 38 / 3 .

(2) الماعون 4 ، 5 .

المبحث الأول

النعته

- مفهوم النعت، وأنواعه، ودلالته في التركيب.

النعته: هو ((تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به))⁽¹⁾.
والنعته هو اصطلاح الكوفيين، ((وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة))⁽²⁾.

وقد اشتمل هذا التعريف على نوعي النعت، وهما النعت الحقيقي، والنعت السببي.
أما النعت الحقيقي، فهو يتحقق ببيان صفة من صفات المتبوع، نحو: (مررت برجل كريم).

وأما النعت السببي فيتحقق ببيان صفة من صفات ما تعلق بالمتبوع، نحو: (مررت برجل كريم أبوه)⁽³⁾.

وقد بين التعريف أيضا الدلالة التي يحققها النعت في التركيب، فهو يكمل معنى في متبوعه أو فيما تعلق به، وعبر عن ذلك ابن مالك بقوله: (تابع متم ما سبق)، وقد شرح الشاطبي معنى ذلك فقال: ((يعني أنه يتم معنى الاسم السابق بالنسبة إلى فهم السامع، لا بالنسبة إلى نفس الاسم؛ لأن الاسم في نفسه تام الدلالة على معناه وضعا، وإنما التفاوت في تمام الدلالة وعدم ذلك بالنسبة إلى فهم السامع، فقد يكون الاسم السابق بالنسبة إليه تام الدلالة، أي معروفا عنده، وقد يكون ناقص الدلالة، أي: مبهما عنده .

فإذا قلت: (مررت بزيد)، فإن كان (زيد) معروفا عند السامع فقد تم ، وإن كان غير معروف عنده فهو ناقص حتى نقول: الخياط، أو النجار، أو القرشي، فيتم ذلك عند السامع، وقد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد، وحينئذ يتم))⁽⁴⁾.

إذن ذكر النعت في التركيب فيه مراعاة للمتلقى؛ إذ قد يكون الاسم غير واضح عنده، فيؤتى بوصف من أوصافه لتكميل معناه وتوضيحه.

(1) الهمع 2 / 116.

(2) الهمع 2 / 116.

(3) انظر: شرح ابن عقيل 2 / 191 .

(4) المقاصد الشافية 4 / 611 .

ويوضح النعت منعوته بوسائل مختلفة، كتخصيص الموصوف إذا كان نكرة نحو: (مررت برجل نجار)، فإنك خصصته بـ (النجار) من الفلاح، والعاقل والأحمق، وغيرهم ممن ليس بنجار، أو رفع اشتراك عارض في معرفة، نحو: (زيد العاقل، حيث أخرج بـ (العاقل) كل من عرف بـ (زيد)، وليس بعاقل، أو تفصيله، نحو: مررت برجلين مسلم وكافر، أو تعميمه، نحو: (إن الله رزاق لعباده: المطيعين ، والعاصين) (1).

وقد يكون ذكر النعت توضيحاً للمنعوت على سبيل المدح، كما في نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ (2)، أو الذم نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، أو الترحم نحو: (مررت بزيد المسكين البائس الفقير)، أو التوكيد نحو: (مررت بسلامين اثنين، وبرجل واحد)، أو الإبهام نحو: (مررت بصدقة قليلة أو كثيرة) (3).

وفيما يلي أمثلة للنعت الحقيقي والنعت السببي من الديوان، موضحاً دور النعت في تحقيق معنى من المعاني السابقة.

أما النعت الحقيقي، فكما في قول ابن هانيء: [الرمل]

لَوْ يَرُدُّ الْخُرْنُ مَيْتًا هَالِكًا
رَدَّ قحطَانُ وَأَدُّ بَسْنُ أَدُّ (4)

فـ (هالكا) نعت لـ (ميت)، وقد تبعه في الأفراد والتذكير والتثنية والعلامات الإعرابية، وفائدة النعت هنا التوكيد؛ لأن الميت هالك بالطبع.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

وَمُقْتَبَلُ أَيَّامِهِ مُتَهَلِّلٌ
إِلَيْهِ الشَّبَابُ الْغَضُّ وَالزَّمَنُ النَّضْرُ (5)

فـ (الغض) صفة لـ (الشباب)، و (النضر) صفة لـ (الزمن)، وفائدة الصفة هنا رفع اشتراك عارض في المعرفة، فكثير من الصفات مشتركة في صفة إطلاقها على الشباب والزمن، فذكر هاتين الصفتين صرف المعنى إلى نوع خاص من الشباب والزمن.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

(1) انظر: المقاصد الشافية 4 / 614 ، 615 .

(2) الفاتحة: 2 ، 3 .

(3) انظر: المقاصد الشافية 4 / 614 ، 615 .

(4) الديوان ص 124 ، قحطان، وأد بن أد: من أجداد العرب.

(5) الديوان ص 133 .

لَعَمْرِي لَقَدْ أُيِّدَتْ يَوْمَ الْوَعَى بِهِ
كما أُيِّدَتْ كَفَّاكَ بِالْأَنْمَلِ الْعَشْرِ⁽¹⁾

ف (العشر) نعت مجرور لـ (الأنمل) ، وفائدته التوكيد أيضا .

ومن ذلك : [الطويل]

أَلَا أَنْظُرُ لِلشَّمْسِ الْمَنِيرَةِ فِي الضُّحَى
وما قَبَضَتْهُ أَوْ تَمُدُّ عَلَى النَّرَى⁽²⁾

ف (المنيرة) نعت لـ (الشمس) فائدته التوكيد .

ومن ذلك قوله يصف الليالي : [الكامل]

ثُمَّ انْتَحَى فِيهَا الصَّدِيعُ فَأَدْبَرَتْ
فكَأَنَّهَا وَحْشِيَّةٌ عَفْرَاءُ⁽³⁾

ف (عفراء) صفة مرفوعة للنكرة (وحشية) ، وفائدتها تخصيص النكرة .

ومن ذلك قوله في مدح المعز : [الطويل]

أَطِيعُوا إِمَامًا لِلْأَمَّةِ فَاضِلًا
كما كَانَتْ الْأَعْمَالُ يُفْضِلُهَا الْبِرُّ⁽⁴⁾

ف (إماما) هنا يقصد به المعز ، ولكن نكره للتعظيم ، ووصفه بأنه فاضل على سبيل

المدح ، ومن ذلك : [الطويل]

أَبَا زَكْرِيَاءَ الْأَغَرَ أَهْبَ بِهَا
وقائعَ الْهَجَنَ الْقَرِيضَ فَأَلْهَجَا⁽⁵⁾

ف (الأغر) نعت للمنادى (أبا زكرياء) منصوب ، وفائدته المدح .

ومن ذلك قوله في مدح المعز : [الطويل]

لَأَسِيفِهِ مِنْ بُدْنِهِ وَغُصَاتِهِ
نجيعانٍ مُهْرَاقٍ عَبِيْطٍ ، وَمَصْبُوبٍ⁽⁶⁾

فالمنعوت هنا مثنى ، وهو (نجيعان) ، وقد اختلف النعت ، ولذلك وجب تفريقه بالعطف ،

حيث قيل : (مهراق عبيط ، ومصبوب) ، ففائدة النعت هنا التفصيل .

(1) الديوان ص 158 ، يخاطب هنا جعفر بن علي ، ويقول له : لقد أُيِّدَتْ بأخيك يحيى بن علي كما أُيِّدَتْ كَفَّاكَ
بالأنمل العشر .

(2) الديوان ص 145 .

(3) الديوان ص 11 ، انتحى : قَصَدَ ، الصديع : الفجر المُصَدِّع ، أي : المنشق ، أدبرت : وَلَّتْ ، العفراء : الظبية تعلق
بياضها حمرة ، وهو هنا يصف الليلة حين انقضاءها بالظبية التي يعلو بياضها حمرة .

(4) الديوان ص 132 .

(5) الديوان ص 68 ، أَهْبَ بها : ادع بها ، أَلْهَجَنَ الْقَرِيضَ : جَعَلْنَاهُ يَلْهَجُ ، أي : يغرى بالشيء فيثابر عليه .

(6) الديوان ص 36 ، الْبُدْنُ جمع بَدَنَةٍ ، وهي من الإبل والبقر كالأضحية من الغنم تُهْدَى إلى مكة ، والنجيع : الدم
المصبوب ، المهراق : المصبوب ، العبيط : الطري .

يقول السيوطي: « يُفَرَّقُ نعت غير الواحد ، أي المثنى والجمع (بالواو إن اختلف) نحو مررت برجلين كريم وبخيل (وإلا) بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول) نحو مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين (واختيارا عند التفصيل) نحو مررت بإنسانين صالح وصالح ويجوز وصالحة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ويجوز وسابقات » (1).

وأما النعت السببي فكما في قوله يمدح المعز: [الطويل]

لَكَ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ الْعَظِيمُ غُبَاهُ
فَسَيَّانٍ أَغْمَارٌ تُخَاضُ وَيُبِيدُ (2)

ف (العظيم) هنا نعت لـ (البحر)، وقد وصف شيئا متعلقا به، وهو (العباب)، وفائدة النعت هنا المدح، وقد وافق النعت ما قبله في العلامة الإعرابية، وهي الرفع، كما وافقه في التعريف، ووافق ما بعده في التذكير.

ومن ذلك: [الخفيف]

مَا عَجِيبٌ بَأَن لَّعِبَتْ بِدَهْرٍ
نَائِمٌ طَرْفُهُ وَخَطْبٌ تَرِيفٍ (3)

هنا أيضا جاء النعت (نائم) لبيان صفة فيما تعلق بالدهر، وهو (طرفه)، وفائدة النعت هنا ذم الدهر بوصفه بالغفلة على سبيل المجاز.

ومن ذلك: [الرمل]

تِلْكَ أُمُّ أَيْمٍ خَفِيفٌ وَطُوهُ
يَرْبَأُ الْقُفَّ كُلُّوْءَا مَا هَجَذُ (4)

ف (خفيف) هنا نعت سببي ، حيث بين معنى في شيء تعلق بالأيْم، وهو (وطوه)، وهو نعت مرفوع، وفائدته تخصيص النكرة.

ومن ذلك قوله مخاطبا محبوبته: [الكامل]

يَا بِنْتَ ذَا السِّيفِ الطَّوِيلِ نَجَادُهُ
أَكْذَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِي نَادِيكَ (5)

ف (الطويل) هنا نعت سببي مجرور، وقد بين معنى فيما تعلق بالسيف، وهو النجاد،

(1) الهمع 2 / 118 .

(2) الديوان ص 98 .

(3) الديوان ص 216 ، الخطب التزيف: الخطب السهل.

(4) الديوان ص 127 ، الأيم: الحية، يربأ: يعلو، القُفَّ: ما ارتفع من الأرض، الكلوء من كَلَأه، أي: حفظه، و (

تلك) إشارة إلى ما سبق من كلام.

(5) الديوان ص 252 .

وفائدة النعت هنا مدح السيف.

- حذف الموصوف.

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه على النحو الذي يذكره السيوطي في قوله: « ويحذف المنعوت لقريضة كنتقدم ذكره نحو: (ائتني بماء ولو بارداً)، واختصاص النعت به كـ: (مررت بكاتب وحائض وراكب صاهلاً)، ومصاحبة ما يعينه نحو: ﴿ وَاللَّاتُ لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾⁽¹⁾، أي (دروعاً)، وقصد العموم نحو: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَاسٍ ﴾⁽²⁾، وإجرائه مجرى الأسماء كـ: (مررت بالفقيه أو القاضي)، وإشعاره بالتعليق نحو: (أكرم العالم وأهن الفاسق)، وكونه لمكان أو زمان نحو: (جلست قريباً منك وصحبك طويلاً)، ويقام نعته مقامه إن لم يكن ظرفاً أو جملة (بأن كان مفرداً كما مثلنا، لتصح مباشرته لما كان المنعوت مباشراً (أو كان هما) أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو: ﴿ وَإِنْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾⁽³⁾، أي: وإن أحد، ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾⁽⁴⁾، أي قوم دون وقالوا: منا ظعن ومنا أقام أي إنسان وقال⁽⁵⁾: [الطويل]

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهُما
أموتُ وأخرى أبتغي العيش أكُدُ

أي تارة (وقال ابن مالك أو في) كقوله⁽⁶⁾: [من الرجز]

لو قُلْتَ ما في قومها لم تَيْتُمْ
يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَم
أي (أحد) يفضلها، وغيره لم يذكر ذلك، بل جعله ابن عصفور من الضرائر، وإلا بأن لم يكن قريضة أو كان النعت ظرفاً أو جملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم (من) أو (في) على رأي ابن مالك (ضرورة) حذفه كقوله⁽⁷⁾: [الهزج]

وقُصِرَى شَنِجِ الْأُنْسا
عِ نَبَّاحِ مِّنَ الشُّعْبِ

أي ثور شنج الأنساء، وقد يوصف به الفرس والغزال وقولك: (وما من البصرة إلا يسير إلى

(1) سبأ: 10 .

(2) الأنعام: 59 .

(3) النساء: 159 .

(4) الجن: 11 .

(5) هو: تميم بن مقبل العجلاني، انظر: الكتاب 2/ 346 ، الدرر اللوامع 2/ 371 .

(6) هو: حكيم بن معية، انظر: الكتاب 2/ 345 ، الخصائص 1/ 251 ، الميسم: الجمال، وأصله: موسم .

(7) هو: أبو دؤاد الإيادي، انظر: الدرر 2/ 373 .

الكوفة)، أي: رجل، وقوله: [من الرجز]

ترمي بكفي كان من أرمى البشر⁽¹⁾

وقوله: [من الرجز]

والله ما زيد بنام صاحبه⁽²⁾ (3).

ومما ورد من حذف المنعوت في الديوان قول ابن هانيء يصف شجاعة جنود جعفر بن

علي: [الكامل]

قد جاوروا أجم الضواري حولهم

فإذا هم زأروا بها لم تزار⁽⁴⁾

ف (الضواري) هنا نعت لمحذوف، وتقديره: الأسود الضواري، وقد حذف المنعوت

لاختصاص النعت به، ولما حذف أقيم النعت مقامه، حيث احتل وظيفته الإعرابية، ومن ثم جر بكسرة مقدرة على أنه مضاف إليه.

ومن ذلك قوله في مدح الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين ابني الإمام المنصور بالله،

وهما أخوا المعز: [الرمل]

فلهم كل نجاد مرندى

ولهم كل سليل مستجاد

تطلع الأقمار من تيجانهم

وعليهم سابغات كالذاد⁽⁵⁾

فالتقدير: (وعليهم دروع سابغات)، ولكن حذف المنعوت، لوجود ما يدل عليه في

التركيب، مثل: (نجاد - سليل - تيجان)، وكل هذا يصاحب الدروع، ومن ثم حذف وأقيم النعت

مقامه فاحتل وظيفته الإعرابية، وهي الابتداء، ومن ذلك: [الكامل]

كل الملوكة من السروج سواقط

إلا المملوك فوق ظهر الأشقر⁽⁶⁾

أي: ظهر الحصان الأشقر، فحذف المنعوت (الحصان) لاختصاص النعت به، وأقيم

النعت مقامه فاحتل وظيفته الإعرابية، ولذا فهو مضاف إليه مجرور.

(1) قائل هذا الرجز مجهول، وقبله: ما لك عندي غير سهم وحجر * * وغير كبداء شديدة الوتر * * ترمي بكفي

كان من أرمى البشر، والكبداء: القوس الواسعة المقبض، والتقدير: بكفي رجل كان من أرمى البشر، انظر:

شرح الشواهد للعيني 71 / 3 ، والدرر 374 / 2 .

(2) مجهول القائل، وبعده: ولا مخالط اللبان جانب، انظر: الخصائص 248 / 2 ، الدرر 8 / 1 ، 376 / 2 .

(3) الهمع 120 / 2 ، وانظر شرح التسهيل 322 / 3 ، 323 .

(4) الديوان ص 163 .

(5) الديوان ص 115 .

(6) الديوان ص 161 ، ويقصد بالمملك هنا: جعفر بن علي.

ومن ذلك: [الطويل]

فأدائه فضفاضةً وتريكةً

ومتقف ومهند بتار⁽¹⁾

فالتقدير: درع فضفاضة، وسيف متقف، وسيف مهند بتار، فحذف المنعوتات هنا لاختصاص الصفات بها، وقد احتل النعت الوظيفة الإعرابية للمنعوت المحذوف، ومن ثم يعرب (فضفاضة) خبر مرفوع، و (متقف)، و (مهند) معطوفان على (فضفاضة) . وهنا تعدد النعت حيث قال: (مهند بتار)، وهذا جائز.

ومن ذلك قوله في وصف الفرسان: [الكامل]

لِسُوا الصَّقَالِ عَلَى الْخُدُودِ مُقَصَّضًا
وَالسَابِرِيِّ عَلَى الْمَنَاكِبِ مُذَهَّبًا⁽²⁾

فالتقدير: الثوب الصقال، والثوب السابري، ولكن أجريت هذه الصفات مجرى الأسماء، كالقاضي والفقيه، ومن ثم حذف النعت، وأقيم المنعوت مقامه، فأعرب إعرابه، وعلى ذلك فـ (الصقال) مفعول به منصوب، و (السابري) معطوف على (الصقال) منصوب بالفتحة الظاهرة. - الوصف بالمصدر.

اشتراط جمهور النحاة فيما يوصف به أن يكون وصفاً، وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث وصاحبه، وهذا يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. كما أجازوا الوصف بشبه المشتق، كـ (ذي) بمعنى صاحب، واسم الإشارة (ذا)، وما كان فيه معنى النسب، وما كان غير مشتق؛ لأنه لا يوجد له فعل، ولا مصدر⁽³⁾. أما المصدر فعلى الرغم من كثرة ما ورد في السماع من وصف بالمصدر إلا أن الجمهور قصره على السماع؛ لضعفه في القياس⁽⁴⁾.

وقد خالف ابن درستويه الجمهور، حيث أجاز وقوع المصدر صفة، يقول: « ليس من المصادر شيء إلا ووضعه موضع الصفات جائز مطرد، منقاس غير منكسر »⁽⁵⁾.

وأرى أن رأي ابن درستويه هو الأولى بالصواب، نظراً لورود ذلك بكثرة عن العرب، كما أن وقوع المصدر صفة فيه مبالغة في الوصف، يقول الصبان: « ولي في المقام بحث، وهو أنهم

(1) الديوان ص 148 ، أداته: آلة حربه، فضفاضة: أي درع فضفاضة واسعة، التريكة: بيضة الحديد التي توضع على الرأس، والضمير في (أداته) يعود على المعز.

(2) الديوان ص 42 ، الصقال: الثوب المصقول، السابري: ثوب رقيق منسوب إلى سابور .

(3) انظر تفصيل ذلك في: المقاصد الشافية 4 / 623 ، 630 .

(4) انظر شرح الأشموني 3 / 64 .

(5) انظر: المقاصد الشافية 4 / 643 .

كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالاً إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف، أو على المجاز المرسل الذي علاقته تتعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني ⁽¹⁾.

والمصدر إذا وقع صفة فإنه يلتزم فيه الأفراد والتذكير، فيقال: (رجل عدل وامرأة عدل ، ورجلان عدل)، وأجاز ابن درستويه تثنيته وجمعه وتأنيثه ⁽²⁾.

ومما ورد من وقوع المصدر صفة في الديوان قول ابن هانيء في هجاء الوهراني كاتب الأمير جعفر: [الخفيف]

مُتَخَلٍّ مِنْ اثْنَيْنِ بَرِيءٍ
مِنْ إِمَامٍ عَدْلٍ وَدِينَ حَنِيفٍ ⁽³⁾
فوصف هنا الإمام بأنه عدل، ولم يقل: (عادل)؛ وذلك مبالغة في الوصف.
ومن ذلك: [الكامل]

وَكَأَنَّ طَيْفًا مَا اهْتَدَى فَبَعَثْتُمْ
مِسْكَ الْجُيُوبِ الرَّدْعَ مِنْهُ بَدِيلًا ⁽⁴⁾
فقد وصف هنا (المسك) بالمصدر، وهو (الردع)، والتقدير: (مسك الجيوب الرادع)،
كما جاء في بيت آخر: [الطويل]

ويسحب أذيل الخلافة رادعا
به المسك من نشر الهدى يَتَضَوُّعُ ⁽⁵⁾
وفائدة الوصف بالمصدر هنا المبالغة في الوصف.
ومن ذلك: [الطويل]

فلم يفتأوا من حكمِ عدلٍ يعمهم
وعارفةٌ تُسَدِّي إِيَّاهُمْ وَتُصْنَعُ ⁽⁶⁾
فوصف الحكم بالعدل، ثم أضاف الصفة للموصوف، وكل ذلك للمبالغة في الوصف.

ومن ذلك قوله في مدح جعفر بن علي: [الطويل]
فَرَفَقًا قَلِيلًا أَيُّهَا الْمَلِكُ الرَّضَى
بِنَفْسِكَ وَاتْرُكْ مِنْكَ حَظًّا عَلَى قَدْرِ ⁽⁷⁾

(1) حاشية الصبان 3 / 64 .

(2) انظر: المقاصد الشافية 4 / 645 .

(3) الديوان ص 216 .

(4) الديوان ص 265 .

(5) الديوان ص 194 .

(6) الديوان ص 195 .

(7) الديوان ص 156 .

ف (الرضى) مصدر، وقد وصف به (الملك)، وذلك مبالغة في الوصف، والنعت هنا مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، ومن ذلك قوله: [الكامل]

فِي كُلِّ يَوْمٍ لَا تَزَالُ تَحِيَّةً
كَرَّمَ يَخُوبُ بِهَا رَسُولٌ مُجْتَبَى
وَأَسْتَنْهَضْتَ شُكْرِي وَقَدْ عَقِدَ الْحُبَى⁽¹⁾
هِيَ أَيْقَظَتْ بَالِي وَقَدْ رَقَدَ الْوَرَى

فقد وصف التحية هنا بالمصدر (كَرَّمَ) ، وقد التزم هنا في المصدر الإفراد والتذكير، على الرغم من أن (تحية) مؤنثة، وهذا هو القياس.

-تقديم النعت على المنعوت.

لا يجوز تقدم النعت على منعوته، وما ورد عن العرب من ذلك قليل لا يقاس عليه⁽²⁾، وقد ذكر الشلوبين⁽³⁾ أن للعرب فيه مسلكين: أن تقدم الصفة وتبقيها كما هي نحو: [البسيط]

وَالْمُؤْمِنُ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ تَمَسِّحُهَا
رَكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّيِّدِ⁽⁴⁾
حيث قدم الصفة (العائذات) على الموصوف (الطير).

وأن تقدم الصفة وتضيفها للموصوف، كما في قوله تعالى: « وأنه تعالى جد ربنا »، وقد تناولت هذا المسلك عند حديثنا عن الإضافة، وبيننا موقف النحاة منه، وأجاز بعضهم منهم صاحب البديع تقديم نعت غير المفرد على منعوته بشرط تقدم أحد متبوعيه كما في نحو: (قام زيد العاقلان وعمر)⁽⁵⁾، وقد ورد في الديوان تقدم النعت على منعوته مع بقاء النعت كما هو، دون إضافته إلى المنعوت، كما في قول ابن هانيء: [السريع]

أُثْنِي عَلَى الرَّاهِقَةِ الشُّوْلِ فِي
مَسْعَاتِهَا وَالنَّائِلِ الرَّهْقِ⁽⁶⁾

فقد قدم الشاعر الصفة (الراهقة) على الموصوف (الشول).

(1) الديوان ص 46 ، يَخُوبُ: يسرع، مجتبي: مختار، الحُبَى جمع حبوة، وَعَقْدُ الحُبَى: هو أن يجمع الرجل بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها؛ ليستند في قعوده، ويقصد بالتحية هنا: التحية التي تأتيه من جعفر بن علي.

(2) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 1/ 165 .

(3) انظر: شرح الجمل 1/ 165 ، 166 .

(4) البيت للناطقة الذبياني، انظر: ديوانه ص 25 .

(5) انظر: الهمع 2/ 130 .

(6) انظر الديوان ص 229 .

المبحث الثاني

العطف

العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق، وسوف أتناول عطف البيان عند الحديث عند البدل، نظرا لوجود تشابه بينهما في أداء المعنى.

أما عطف النسق ، فحده ابن مالك في قوله: [الرجز]

تالٍ بحرفٍ مُتَّعٍ عطفُ النَّسَقِ

كاخْصُصَ بِوَدٍّ وَتَنَاءٍ مَنْ صَدَّقَ⁽¹⁾

والحروف المُتَّعَةُ يقال لها: ((حروف العطف، وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أحلته إليه، ويقال: عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه، أي: ثناه، وأماله، وسمي هذا القبيل عطفًا؛ لأن الثاني مُتَّعٍ إلى الأول، ومحمول عليه في إعرابه.

والنسق من عبارات الكوفيين، وهو في قولهم: تَغَرَّ نَسَقٌ، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق ، إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقا، وهو من التوابع ((⁽²⁾.

فالنسق إذا ((اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه، أي: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين))⁽³⁾.

نخلص من ذلك إلى أن عطف النسق في الاصطلاح هو: ((تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف))⁽⁴⁾.

وقد قسم النحاة حروف العطف قسمين⁽⁵⁾:

الأول- مشترك لما بعده مع ما قبله في اللفظ، والمعنى، وهو (الواو، والفاء، وثم، وحتى،

⁽¹⁾ انظر: الألفية ص 124 .

⁽²⁾ شرح المفصل 8 / 88 .

⁽³⁾ شرح الفاكهي على قطر الندى 2 / 223 .

⁽⁴⁾ شرح الرضي على الكافية 1 / 318 .

⁽⁵⁾ انظر: المقاصد الشافية 5 / 66 ، 69 .

وأم، وأو).

الثاني - مشترك لما بعده مع ما قبله في اللفظ فقط، وهو: (بل، ولا، ولكن).

وفيما يلي أتناول معاني هذه الحروف كما وردت في الديوان، موضحا دورها في الربط، وأداء المعنى.

1-الواو.

ترد الواو لمطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبا، ولا تعقيبا ولا معية، خلافا لمن ذهب إلى ذلك⁽¹⁾.

فمن ورودها عاطفة لشيء على صاحبه قوله تعالى: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾⁽²⁾ ، ومن ورودها عاطفة لشيء على سابقه نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾⁽³⁾ ، ومن ورودها عاطفة للشيء على لاحقه قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾⁽⁴⁾ ، ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانيء في مدح الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين ابني المنصور، حيث يبين مدى كرمهما: [الرمل]

هم أماتوا حاتمًا في طيء
مَيْتَةَ الدَّهْرِ وَكَغِبًا فِي إِيَادٍ⁽⁵⁾

فقد عطفت الواو هنا اللاحق (كعبا) على السابق (حاتم).

ومن ذلك قوله: [البسيط]

أَبْلَغُ رِبْعَةٍ عَنْ ذِي الْحَيِّ مِنْ يَمَنِ
أَنَا وَإِيَّاكُمْ فِرْعَانُ مِنْ كَرَمِ
أَنَا نَزَّلْتُ شَمْلًا لَيْسَ يَفْتَرِقُ
قَدْ بَوْرَكَ وَزَكَ الْأَثْمَارُ وَالْوَرَقُ⁽⁶⁾

فقد عطفت الواو هنا الصاحب على صاحبه.

وتختص الواو من بين حروف العطف بأمر⁽⁷⁾، منها:

- عطف الخاص على العام، كما في قول ابن هانيء يمدح المعز: [الكامل]

(1) انظر: مغني اللبيب 2 / 354 .

(2) العنكبوت: 15 .

(3) الحديد: 26 .

(4) الشورى: 3 ، انظر: مغني اللبيب 2 / 354 .

(5) الديوان ص 116 .

(6) الديوان ص 235 .

(7) انظر: مغني اللبيب 2 / 355 ، وما بعدها.

هذا الذي عطف عليه مكة

وَشِعَابُهَا وَالرُّكْنُ وَالْبَطْحَاءُ⁽¹⁾

فقد عطف الشعب ، والركن ، والبطحاء ، على (مكة) ، وذلك تفصيلا بعد ذكر العام ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾⁽²⁾.

- عطف ما لا يستغنى عنه، نحو قول ابن هانيء في مدح المعز أيضا: [الكامل]

للناس إجماعٌ على تفضيله

حتى استوى اللؤماء والكرماء⁽³⁾

فالاستواء يقتضي أن يكون بين شيئين، ولذلك لا بد من ذكر المعطوف.

- اقترانها بـ (إما) ، نحو قول ابن هانيء: [المتقارب]

أفيقوا فما هي إلا اثنتان

إمّا الرشادُ وإمّا العمى⁽⁴⁾

وقد عد بعضهم (إما) - وهي التي تكون ثانية كما في البيت، ولا بد أن تسبق بأخرى قبلها - عاطفة، كالزجاجي والصيمري، والجزولي، ومنهم من عدها مع الواو حرف عطف، ولكن الصحيح أنها غير عاطفة للزوم الواو لها في كل موضع، وهي حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إما) حرف عطف أيضا، لزم من ذلك اجتماع حرفي عطف⁽⁵⁾.

وهي في المعنى مثل (أو) ، حيث تفيد إما التخيير، أو الإباحة، أو الشك، أو الإبهام، أو التقسيم⁽⁶⁾.

وهي في البيت السابق تفيد التقسيم، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾⁽⁷⁾.

- عطف ما حقه التثنية، نحو قول ابن هانيء في مدح المعز: [الطويل]

هو الوارث الدنيا ومن خلقت له

من الناس حتى يلتقي القطر والقطر⁽⁸⁾

⁽¹⁾ الديوان ص 13 .

⁽²⁾ الأحزاب: 7 .

⁽³⁾ الديوان ص 13 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 25 .

⁽⁵⁾ انظر: المقاصد الشافية 5 / 132 .

⁽⁶⁾ انظر: المقاصد الشافية 5 / 130 ، 131 .

⁽⁷⁾ الإنسان: 3 .

⁽⁸⁾ الديوان ص 135 .

- عطف الصفات المفارقة مع اجتماع منعوتها، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

لأَسِيفِهِ مِنْ بُدْنِهِ وَعُصَاتِهِ
نجيعان مهراق عبيط، ومصبوب⁽¹⁾

- عطف الشيء على مرادفه، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]
والخائضين إلى الكرائه مثلها
والواردين لُمى لُمى وثُبي ثُبي⁽²⁾

فقد عطف (ثُبي) على (لُمى)، وهما بمعنى واحد، وهو (جماعة) .

2- الفاء .

تفيد الفاء العاطفة ثلاثة معان: الترتيب، والتعقيب، والسببية.

أما الترتيب، والتعقيب، فكما في قولنا: (دخل زيد فعمر)، فالفاء تدل هنا على أن دخول (عمرو) تال لدخول زيد، كما أنه ليس هناك مهلة زمنية بين الدخولين.

وبين ابن هشام أن التعقيب « في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: (تزوج فلان فولد له) - إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة، و (دخلت البصرة فبغداد) - إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبُغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَّةً ﴾ ⁽³⁾، ⁽⁴⁾ .

فمعنى ذلك أنه لو طالت المدة بين المعطوف والمعطوف عليه فإن هذا لا يمنع من كون الفاء للتعقيب، حيث تكون المدة الطويلة حينئذ هي أدنى مدة ممكنة بين حدوث المعطوف عليه والمعطوف.

والترتيب نوعان: حقيقي أو معنوي، نحو: (دخل زيد فعمر)، وذكرى، حيث تعطف المفصل على المجمل، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

يتبسمون إلى الوغى فشفاهم
هُذُلْ إِلَى أَقْرَانِهِمْ لَمْ تَقْلُصْ⁽⁵⁾

حيث ذكر التبسم بطريق الإجمال، ثم عطف عليه ما يفصله.

⁽¹⁾ الديوان ص 36 .

⁽²⁾ الديوان ص 47 .

⁽³⁾ الحج: 63 .

⁽⁴⁾ مغني اللبيب 1 / 160 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 182 ، هُذُلْ: مسترخية، لم تَقْلُصْ: لم تتضم، وهو هنا يصف شجاعة الفرسان.

ومنه قوله في مدح المعز: [الكامل]
والله في عليك أصدق قائل

فَكَأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِينَ هَذَا⁽¹⁾

وأما معنى السببية فإنه يكثر في عطف الجمل والأوصاف.

ومن ذلك قول ابن هانيء: [الرجز]

وشامخ العرين جاثليق

مُرَّوعٌ بِمَثَلِنَا مَطَرُوقٍ

نَبَّهْتُه فُهَبَّ كَالْفَنِيْقِ

يَسْحَبُ ذَيْلَ الْأَصِيدِ الْبَطْرِيقِ⁽²⁾

فما بعد الفاء مسبب عما قبلها، وهي مع ذلك أفادت التعقيب، أي ليس هناك مهلة بين تنبيه الشاعر لصاحب دكان الخمر، وتنبيهه.

ومن ذلك: [الرمل]

إِنَّمَا كَانَتْ خُطُوبٌ فُيِّضَتْ

فَعَدَدْتُنَا عَنْكُمْ إِحْدَى الْعَوَادِ⁽³⁾

فما بعد الفاء هنا مسبب عما قبلها، وقد أفادت أيضا التعقيب، حيث يصف سرعة تأثير صروف الدهر على الإنسان.

ومن ذلك قولع عن المعز: [الكامل]

وَرِثَ الْمُقِيمَ بِيْثْرٍ فَاْلْمَيْثُرُ الْ

أَعْلَى لَهُ وَالتَّرْعَةُ الْعُلْيَاءُ⁽⁴⁾

فكون المنبر الأعلى له مسبب عن وراثته المقيم بيثرب- وهو الرسول - ﷺ .
وإذا كان ما بعد الفاء فيما سبق مسببا عما قبلها، فقد يكون أيضا علة لما قبله، فتكون

تعليلية، كما في قوله يمدح المعز: [الكامل]

لَا تَسْأَلَنَّ عَنِ الزَّمَانِ

فَإِنَّهُ فِي رَاحَتِكَ يَدُورُ كَيْفَ تَشَاءُ⁽⁵⁾

وقوله: [الطويل]

فِي أَيِّهَا الشَّانِيهِ خَلْفَكَ صَادِبًا

فَأَنَّكَ عَنْ ذَاكَ الْمَعِينِ مَذُودُ⁽⁶⁾

ويلاحظ من الأمثلة التي جاءت فيها الفاء للسببية أنه لا يلزم فيها معنى التعقيب، فقد

(1) الديوان ص 18 ، الهذاء: الهذيان.

(2) الديوان ص 238 ، الفنيق: الفحل من الإبل، وهو هنا يصف زيارته لدكان خمر.

(3) الديوان 114 .

(4) الديوان ص 13 ، المراد بالمقيم بيثرب: النبي ﷺ ، والمراد بالتربة العليا: باب الجنة.

(5) الديوان ص 18 .

(6) الديوان ص 97 ، الشانیه: المبعضة، والضمير فيه يعود على المعز.

يكون وقد لا يكون، فالأمثلة الثلاثة الأولى اقترن معنى السببية بمعنى التعقيب، أما المثالان الأخيران فهي لا تفيد التعقيب فيهما.

3- أو.

وردت (أو) في الديوان لأداء المعاني التالية:

أ- **التخيير:** « وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو: (تزوج هنداً أو أختها) »⁽¹⁾.

ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله: [الكامل]

فَارْدُدْ إِلَيْكَ نَجِيعَهَا الْمُهْرَاقَ إِنَّ
كَانَ النَجِيعُ يُرَدُّ بَعْدَ جُمُودِ
أَوْ فَاسَقْنِيهِ فَإِنِّي أَوْلَى بِهِ
مِنْ أَنْ يُرَاقَ عَلَى ثَرَى وَصَعِيدِ⁽²⁾

فيمتنع هنا الجمع بين الرد والسقي، ولذلك فإن (أو) لأحدهما.

ومن ذلك قوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

نَيْلُ الْكَوَاكِبِ رُمْتَ لَا نَيْلُ الْعُلَى
فَزِدِ الْمَكَارِمَ بَسْطَةً أَوْ فَاثْقُصِ⁽³⁾

فلا يجوز الجمع هنا بين الزيادة والنقصان، فهو يفعل أحدهما.

ب- **الإباحة:** « وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو: (جالس العلماء أو الزهاد)، و(تعلم الفقه أو النحو)، وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: (ولا تطع منهما آثماً أو كفوراً)؛ إذ المعنى : لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما »⁽⁴⁾.

ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله: [الرمل]

فلهم ما انجاب عنه فجرها
من قليب أو مصاد أو مراد

⁽¹⁾ مغني اللبيب 62 / 1 .

⁽²⁾ الديوان ص 110 ، يخاطب هنا يحيى بن علي، فيقول له: رد إلى كَفَّكَ ما سال منها من دم إن كان الدم يرد بعد تجمده، أو اسقنيه، فإنني أولى به من أن يراق على الأرض.

⁽³⁾ الديوان ص 181 .

⁽⁴⁾ مغني اللبيب 62 / 1 .

أَوْ شِعَابٍ أَوْ هِضَابٍ أَوْ رُبَى
أَوْ بَطَاحٍ أَوْ نِجَادٍ أَوْ وَهَادٍ⁽¹⁾

فيجوز كون أحد المعطوفات لهم، ويجوز أن يكون بعضها أو كلها لهم.

ومن ذلك قوله عن الدهر: [الرمل]

كُلُّ يَوْمٍ لِي فِيهِ مَصْرَعٌ
مِنْ سَمَاءٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ عَمَدٍ⁽²⁾

أي أن المصراع يأتي من أحد المعطوفات، ويجوز أن يأتي منها كلها، أو من اثنين منها.

ومن ذلك أيضا: [الرمل]

قَلَّ تَنْوِيلُ خِيَالٍ مِنْكُمْ
يَطْبِي بَيْنَ جُفُونٍ وَسُـهَادٍ

وَحَدِيثٌ عَنْكُمْ أَكْثَرُهُ
عَنْ نَسِيمِ الرِّيحِ أَوْ بَرْقِ الْغَوَادِ⁽³⁾

فهنا أيضا لا يمتنع الجمع بين نسيم الرياح، وبرق الغوادي.

ومن ذلك أيضا: [الرمل]

وَإِذَا شَاءَ زَمَانٌ رَابَنًا
بَرْقِيبٍ أَوْ حَسُودٍ أَوْ مُعَادٍ⁽⁴⁾

ومن ذلك أيضا: [الطويل]

أَجَدَّكَ مَا أَنْفَلُكَ إِلَّا مُغْلَسًا
يَجُوزُ الْفَلَا أَوْ سَارِي اللَّيْلِ مُدْلَجًا⁽⁵⁾

حيث يجوز الجمع بين السير في ظلمة آخر الليل، والسير في الليل كله.

وقد ذكر ابن مالك أن أكثر ورودها للإباحة في التشبيه، يقول: «(وأكثر ورود)

أو (للإباحة في تشبيهه أو تقدير.

فالتشبيه نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾⁽¹⁾، و﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾⁽²⁾.

⁽¹⁾ الديوان ص 116 ، القليب: البئر، المصاد: الهضبة العالية، المرادي جمع مَرْدَاء، وهي الأرض الخالية من النباتات، والضمير في (فجرها) يعود على (مكة) المذكور قبل هذا البيت، وهو هنا يمدح الأميرين طاهرا وأبا عبد الله الحسين، وهما أخوا المعز.

⁽²⁾ الديوان ص 121 ، المراد بالسماء هنا: السقف، والطراف: الخيمة.

⁽³⁾ الديوان ص 114 ، 115 ، التتويل: العطاء، ومفعوله محذوف، تقديره: قبلة، والضمير في (منكم) يعود على الأعبة.

⁽⁴⁾ الديوان ص 115 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 66 ، الْمُغْلَس: السائر في الغلس، وهي ظلمة آخر الليل، يجوز: يقطع، المُدْلَج: السائر الليل كله.

⁽¹⁾ البقرة: 74 .

والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾⁽²⁾، و﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽³⁾، فلو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى.

ولذلك قرأ بعض القراء: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽⁴⁾ بالواو ((⁽⁵⁾).

وما ذكره ابن مالك من أنه: (لو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى) غير صحيح؛ ولذلك رده ابن هشام موضحا الفرق بين (أو)، والواو، يقول: ((وزعم ابن مالك أيضاً أن (أو) التي للإباحة حالة محلّ الواو، وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو قيل: (جالس الحسن وابن سيرين) كان المأمور به مجالستهما معاً))⁽⁶⁾، وهذا بخلاف (أو) حيث يجوز أن يجالس أحدهما، أو هما معاً، ولا تكون مقتضية لأن يجلس مع الاثنين معاً.

ومن ورودها للإباحة في التشبيه في الديوان قوله: [الرمل]

نَعَمْ مُنْضِي الْعَيْسُ فِي دَيْمُومَةٍ
تَحْتَ بَرْقٍ مِنْ حُسَامٍ أَوْ غَمَامٍ
وَمُكِلُّ الْأَعْوَجِيَّاتِ الْجِيَادِ
مِنْ لَوَاءٍ أَوْ وَشَاحٍ مِنْ نِجَادٍ⁽⁷⁾

وقوله: [الرمل]

كُلُّ رَفَاقٍ الْحَوَاشِي فَوْقَهُمْ
كَعِیُونَ مِنْ أَفَاعٍ أَوْ جَرَادٍ⁽⁸⁾

وقوله: [الكامل]

فَكَأَنَّمَا فَغَرَّتْ إِلَيْهِ جَهَنَّمُ
مِنْهُمْ أَوْ كَلَحَتْ إِلَيْهِ كُلُّوحَا⁽⁹⁾

وقوله: [البسيط]

(¹) النحل: 77 .

(²) النجم: 9 .

(³) الصافات: 147 .

(⁴) الصافات: 147 .

(⁵) شرح الكافية الشافية 1 / 548 .

(⁶) مغني اللبيب 1 / 63 ، 64 .

(⁷) الديوان ص 118 ، مُنْعِب، الديمومة: الفلاة الواسعة، وهو هنا يمدح يحيى بن علي، وأراد من هذين البيتين وصف شجاعته.

(⁸) الديوان ص 115 .

(⁹) الديوان ص 72 ، فَغَرَّتْ: فتحت فاهها، كَلَحَتْ: عَبَسَتْ وَتَكَشَّرَتْ، والضمير في (إليه) يعود على العدو، وفي (منهن) يعود على غواشي الموت المذكورة قبل هذا البيت، أي أن غواشي الموت تنزل بالعدو كأنها جهنم .

لَمْ يَبْقَ فِي أَرْضِ فُسْطَاطَيْنِ مُشْرِكَةٍ
إِلَّا وَقَدْ خَصَّهَا تُكُلٌ بِمَقْشُودِ
كَأَنَّمَا بَادَرَتْ مِنْهَا مُلُوكُهُمْ
مِصَارِعَ الْقَتْلِ أَوْ جَاؤُوا لِمَوْعِدِ⁽¹⁾

وقوله: [الطويل]

مَوَاحِزُ فِي طَامِي الْعُبَابِ كَأَنَّهُ
لِعِزْمِكَ بَأْسٌ أَوْ لِكَفِّكَ جُودُ⁽²⁾
وقوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

لَوْ كُنْتَ شَمْسَ عَمَامَةٍ لَمْ تَنْتَقِبْ
أَوْ كُنْتَ بَذْرَ دُجْنَةٍ لَمْ تَنْقُصِ⁽³⁾
ف (أو) في كل ما سبق للإباحة، حيث لا يمتنع الجمع بين التشبيهات المختلفة المتعاطفة.

ج- الشك، كما في قول ابن هانيء يمدح جعفر أيضا: [الكامل]

إِنْ كَانَ جُزْأً مِثْلُ شُكْرِي فَاعْتَفِرْ
أَوْ كَانَ ذَنْبًا مَا أَتَيْتُ فَمَحِّصِ⁽⁴⁾

4- ثم.

وهي تفيد الترتيب مثل الفاء، ولكن « بمهلة »، فإذا قلت: (قام زيد ثم عمرو)، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة، هذا مذهب الجمهور⁽⁵⁾.

ومن ذلك في الديوان قول ابن هانيء في رثاء ولد لإبراهيم بن جعفر بن علي:

[الرمل]

إِنَّمَا كَانَ شَهَابًا ثَاقِبًا
صَاعِقَ اللَّيْلِ لَهُ ثُمَّ خَمَدُ
وَرُدَيْنِيَا هَزْرَنَا مَتْنَهُ
فَنَلَّي سَاعَةً ثُمَّ انْقَصَدُ⁽¹⁾

فالشاعر يشبه الميت بالشهاب الثاقب الذي ظل هكذا فترة من الزمن ثم خمد، فعبر بـ (ثم) التي تدل على التراخي بين كون الشهاب ثاقبا وكونه خامدا، ومن ثم التراخي بين حياة المرثي

⁽¹⁾ الديوان ص 93 ، يصور الشاعر هنا حال الروم بعد ما أصابهم على يد المعز.

⁽²⁾ الديوان ص 99 .

⁽³⁾ الديوان ص 182 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 1823 .

⁽⁵⁾ الجني الداني ص 426 .

⁽¹⁾ الديوان ص 122 ، انقصد: انكسر.

ووفاته.

كذلك الأمر في البيت الثاني، حيث كانت هناك مهلة زمنية بين الانتشاء والانكسار.

وقد تكون للتراخي في الرتبة والمكانة، كما فقي قوله في مدح أبي الفرج محمد بن عمر

الشيباني: [البسيط]

لَأَنْتَ ذَا الْجَيْشِ ثُمَّ الْجَيْشُ نَافِلَةٌ

وَمَا سَوَاكَ فَلَعُوْ غَيْرُ مُحْتَسَبٍ⁽¹⁾

فالتعبير بـ (ثم) هنا يدل على تراخي مكانة الجيش عن مكانة الممدوح.

5- أم.

يرى كثير من النحاة أن (أم) العاطفة تشرك في اللفظ فقط، ويرى ابن مالك أنها تشرك في اللفظ والمعنى ؛ « لأن القائل: (أزيد في الدار أم عمرو؟) عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد (أم) مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتقائه، وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم)، فقد شركتهما في المعنى، كما شركتهما في اللفظ »⁽²⁾.

يقول الشاطبي: « وابن مالك تكلم فيما يؤول إليه الكلام في قصد المتكلم من عدم التعيين، وعدم التعيين لمعنى العامل قد تساوى فيه ما قبل (أو ، أم) وما بعدهما.

وما ذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه »⁽³⁾، حيث يقول: « ومن ذلك: (مررت برجل أو امرأة، فـ (أو) أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدعوى »⁽⁴⁾.

يقول الشاطبي تعليقا على نص سيبويه: « فقله: (وسوت بينهما في الدعوى) هو معنى كلام ابن مالك ، وقوله قبل: (وأثبتت المرور لأحدهما) هو كلام غيره، فإذا لا ينبغي أن يكون بينهما في المسألة خلاف؛ لأن إحدى الطريقتين لا تخالف الأخرى »⁽¹⁾.

وأرى أن رأي ابن مالك هو الصحيح؛ لأن فيه مراعاة لقصد المتكلم، حيث يستوي الأمران في الحكم في ذهن المتكلم، أما إثبات الحكم لأحدهما فهذا هو قصد السامع الذي يجيب على سؤال

⁽¹⁾ الديوان ص 54 .

⁽²⁾ شرح التسهيل 3 / 348 .

⁽³⁾ المقاصد الشافية 5 / 68 .

⁽⁴⁾ الكتاب 1 / 438 .

⁽¹⁾ المقاصد الشافية 5 / 68 .

المتكلم إذا كان قاصدا السؤال وليس التسوية، ولا شك أن محلل النص يكون هدفه هو التوصل إلى مراد منشيء النص.

و (أم) العاطفة هي المتصلة، حيث إن « ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما »⁽¹⁾، ولها شرطان⁽²⁾:

الأول: أن تسبق باستفهام صالح لوقوع (أي) مكانه.

الثاني: أن يكون الاستفهام بالهمزة.

ويكون الغرض حينئذ من الكلام، إما التسوية كما في قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾⁽³⁾، وإما طلب التعيين، كما في نحو: (أزيد أم عمرو في الدار)⁽⁴⁾.

والفرق بينهما أن التي للتسوية لا تحتاج جوابا، ويحتمل التركيب معها الصدق والكذب؛ لأنه خبر، كما أنها لا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد، سواء أكانت الجملتان اسميتين أم فعليتين أم مختلفتين.

أما التي يطلب بها التعيين فإنها تحتاج جوابا، وتقع بين مفردين، كما تقع بين جملتين متفقتين أو مختلفتين وليستا في تأويل مفرد.

ويجوز تقدير همزة التسوية، كما في قراءة ابن محيصن⁽⁵⁾: ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾⁽⁶⁾.

فإذا لم يتحقق الشرطان كانت (أم) منقطعة، وهي في هذه الحالة تفيد إما الإضراب المجرد، أو الإضراب مع الاستفهام.

وقد وردت (أم) العاطفة في الديوان للتعيين، كما في قوله يرثي ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي: [الرمل]

أَجْنُوبٌ أَمْ شِمَالٌ هَصَرْتُ
مِنْكَ فِي الْأَيْكَةِ بَانًا فَأَخْضَدُ⁽¹⁾

⁽¹⁾ شرح التسهيل 3/ 359 .

⁽²⁾ انظر: شرح التسهيل 3/ 359 .

⁽³⁾ البقرة: 6 .

⁽⁴⁾ انظر مغني اللبيب 1/

⁽⁵⁾ انظر: إتحاف فضلاء البشر ص 128 .

⁽⁶⁾ يس: 10 ، انظر: شرح التسهيل 3/ 361 .

⁽¹⁾ الديوان ص 122 ، هَصَرْتُ: كسرت، أخضد: انكسر، ويشبه الشاعر المتوفي هنا بشجر البان، ويتساءل في

فقد وقعت (أم) هنا بين مفردين، وسبقت بهمزة الاستفهام، والمراد منها هنا طلب التعيين، حيث يتساءل الشاعر عن المصيبة التي لحقت المتوفي، فيذكر مصيبتين مستويتين عنده في الحكم، ويطلب تعيين أحدهما، وهذا يدل على عظم الفاجعة التي لحقت بالمتوفي.

ومن ذلك: [الكامل]

لَهْفِي عَلَيْكَ أَمَا تَرَقُّ عَلَى الْعُلَى
أَمْ بَيْنَ جَانِحَيْكَ قَلْبُ حديد (1)

ف (أم) هنا لطلب التعيين، ومن ذلك: [الرمل]

أَيِّ مَفْقُودِيكَ تَبْكِيهِ: أَبُ
هَبْرَزِي أَنْتَ مِنْهُ أَمْ وَلَدُ (2)

فهنا همزة مقدرة، أي (ألب هبرزي أم ولد)، و (أم) هنا لطلب التعيين، حيث يخاطب جعفر بن علي سائلا إياه: « هل تبكي أبا هبرزيا أنت من نسله، وهو (علي)، أم تبكي ولدا لك، وهو (علي)، وفي الحقيقة (علي) هذا ولد ولده إبراهيم » (3).

فالشاعر يقصد من ذلك بيان أن منزلة علي بن إبراهيم بن جعفر كمنزلة علي والد جعفر، فهما مستويان عنده من حيث صلاحية كل منهما لوقوع البكاء عليه من جعفر بن علي.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

فَتَكَاتُ طَرْفِكَ أَمْ سُيُوفُ أَبِيكَ
وَكُؤُوسُ خَمْرِ أَمْ مَرَاشِفُ فَيْكِ (4)

هنا أيضا همزة مقدرة، والتقدير: (أفتكات، وأكؤوس).

وجيء بـ (أم) هنا للدلالة على وجود أمرين مستويين في نظر الشاعر، ويطلب تعيين أحدهما، فيستوي عنده فتكات طرف المحبوبة، وسيوف أبيها، وكذلك كؤوس الخمر ومراشف فيها، ولا شك أنه يريد بذلك حيرته من شدة تأثير نظراتها عليه، حتى إنها لتلتبس عليه بسيوف أبيها فيطلب تعيين أحدهما، وكذلك يلتبس عليه مراشف فمها بكؤوس الخمر، فيطلب أيضا تعيين أحدهما، وكل ذلك مبالغة في التشبيه.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

تعجب ما الذي أصاب هذا البان فانكسر: أرياح الشمال أم الجنوب.

(1) الديوان ص 110 .

(2) الديوان ص 125 ، الهبرزي: الأسد.

(3) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص 255 .

(4) الديوان ص 252 .

عيناك أم مغناك موعدا وفي وادي الكرى نلقاك أو واديك⁽¹⁾

فالتقدير: (أعيناك أم مغناك، وأفي وادي الكرى أو واديك)، ف (أم) هنا لطلب تعيين أحد أمرين مستويين عند الشاعر.

ومن ذلك أيضا قوله في رجل أكلول: [البسيط]

يا ليت شعري إذا أومي إلى فمه
أحلقه لهوات أم ميادين⁽²⁾

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

ولقد عييت وما عييت بمشكل
أسنان عزمك أم لسانك أطول
وأطلت تفكيري فلا والله ما
أدري أوجهك أم فعالك أجمل⁽³⁾

فإذا اختل شرط من الشرطين السابقين كانت (أم) غير عاطفة، وتسمى المنقطعة،)) وهي ثلاثة أنواع: مسبوقة بالخبر المحض نحو: ﴿ تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه ﴾⁽⁴⁾ ، ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: ﴿ ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها ﴾⁽⁵⁾ ؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿ هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور ﴾⁽⁶⁾.

ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجردا وتارة تتضمن مع ذلك استفهما إنكاريا أو استفهما طلبيا.

فمن الأول: ﴿ هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء ﴾⁽¹⁾ ، أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم، يريدون: بل أنت .

(1) الديوان ص 252 .

(2) الديوان ص 376 ، اللهوات جمع لهاة، وهي اللحمية المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.

(3) الديوان ص 287 .

(4) السجدة: 2 ، 3 .

(5) الأعراف: 195 .

(6) الرعد: 16 .

(1) الرعد: 16 .

ومن الثاني: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾⁽¹⁾ ، تقديره: بل أله البنات ولكم البنون إذ لو
لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم: (إنها لإبل أم شاء)، التقدير: بل أهي شاء))⁽²⁾

وقد وردت في الديوان منقطعة، وذلك في قول ابن هانيء في مدح الأميرين طاهر وأبي
عبد الله الحسين، وهما اخو المعز: [الرمل]

أسواهم أبتغي يوم الندى
أم سواهم أرتجي يوم المعاد⁽³⁾
فالاستفهام هنا على الرغم من كونه بالهمزة إلا أنه ليس على حقيقته، حيث إنه للإنكار، ف
(أم) منقطعة، تفيد الإضراب والاستفهام الإنكاري، والتقدير: (أم أسواهم أبتغي).
ومن ذلك: [البسيط]

أَيْنَ الْأَسِنَّةُ أَمْ أَيْنَ الصَّوَارِمُ أَمْ
أَيْنَ الْخَنَاجِرُ أَمْ أَيْنَ السَّكَائِينُ⁽⁴⁾
فالاستفهام هنا بغير الهمزة، لذلك فإن (أم) غير عاطفة، وإنما هي منقطعة، بمعنى (بل).
ومن مجيئها منقطعة مسبوقة بخبر قوله: [الرمل]

تِلْكَ أَمْ أَيْمٌ خَفِيفٌ وَطَوُّهُ
يَرِيأُ الْقُفَّ كُلُّوْءَا مَا هَجَدُ⁽⁵⁾
ف(تلك) إشارة إلى ما سبق من الكلام، و(أم) منقطعة بمعنى (بل) للإضراب عما
سبق على سبيل الانتقال من غرض لغرض.

6-حتى.

ذكرت (حتى) الجارة عند الحديث عن حروف الجر، ووضحت الفرق بينها وبين العاطفة.
وقد لا تكون (حتى) جارة ولا عاطفة، وإنما تكون ابتدائية، وذلك عند دخولها على الجمل : اسمية
كانت أو فعلية، ويكون مضمون الجملة بعدها غاية لما قبلها.
وقد وردت ابتدائية في مواضع كثيرة في الديوان، منها قول ابن هانيء في مدح جعفر بن

⁽¹⁾ الطور: 39 .

⁽²⁾ مغني اللبيب 1/ 44 ، 45 .

⁽³⁾ الديوان ص 115 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 376 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 127 .

علي: [الكامل]

هذا الذي قدَّ جلَّ عن أسمائه

من ليس يرضى أن يُسمَّى جعفرًا

حتى حَسِبْنَا لها ألقابا

حتى يُسمَّى جَعْفَرُ الوَهَّابا⁽¹⁾

وقوله: [الطويل]

لقد جُدَّتْ حتى ليس للمالِ طالبٌ

وأنفقتَ حتى ما لُمنفَسَةً قَدَّر⁽²⁾

وقوله: [الكامل]

ومُكَلِّلٌ بالدُّرِّ من إفرندِه

مما اقتنى الملكُ الهَرَقْلُ فلم يزلْ

فيه أكاليلٌ من الفولاذِ

حتى تَأَلَّقَ فوق رأسِ قَبَازِ⁽³⁾

وقوله: [الطويل]

وما إن خبا حتى حسبتُ من الدَّجَى

على الأفقِ زنجيًّا تَكشَفَ يَلْمُقه⁽⁴⁾

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

للناس إجماعٌ على تفضيلِه

حتى استَوَى اللُّمَاءُ والكُرَمَاءُ⁽⁵⁾

وقوله في مدح المعز أيضا: [الكامل]

قدَّ شَرَّفَ اللهُ الورى بزمانِه

حتى الكواكبُ والورى سيَّانِ⁽¹⁾

وقوله: [المتقارب]

وقَدْ أَهْبطَ الغَيْثُ غَضَّ الجَمِّ

يم غَضَّ الأَسْرَةِ غَضَّ الندى

كأنَّ المجامرَ أذكيه

أو اغتَبَقَ الخمرَ حتى انتَشَى⁽²⁾

وقوله: [الكامل]

(1) الديوان ص 50 .

(2) الديوان ص 138 ، والمنفَسَة: المال الذي له قدر وقيمة.

(3) الديوان ص 130 .

(4) الديوان ص 222 ، حَبَا: غاب ، اليَلْمُق: الدرع، أي: ما إن غاب ضوء البرق، حتى بدا لي الليل وكأنه زنجي.

(5) الديوان ص 13 .

(1) الديوان ص 370 .

(2) الديوان ص 21 ، غَضَّ الجميم: كثير النبات، الأسرة: أوساط الرياض، جمع سرار، والمجامر جمع مجمر، وهو

ما يجعل فيه النار والبخور للتبخّر.

وَبُعِدَتْ شَأْوُ مَطَالِبٍ وَرَكَائِبٍ

حَتَّى امْتَنَّتْ إِلَى الْغَمَامِ الرَّيْحَا⁽¹⁾

ف (حتى) فيما سبق ابتدائية، وقد أفادت أن مضمون الجملة بعدها غاية لما قبلها. هذه هي الحروف التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها، في اللفظ والمعنى، وقد اتضح ما للسياق من دور في بيان معاني هذه الأحرف. أما الأحرف التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ فقط، فهي: (لا، ويل، ولكن)، وسوف نتناول هذه الأحرف فيما يلي، ونبين معانيها المختلفة التي تفيدها في التركيب في ديوان ابن هانيء.

1- لا .

وهي تكون عاطفة بثلاثة شروط⁽²⁾:

الأول- أن يتقدمها إثبات: ك(جاء زيد لا عمرو)، أو أمر، ك: (اضرب زيدا لا عمرا).
الثاني- أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: (قام زيد لا بل عمرو)، كانت (بل) هي العاطفة، و (لا) رد لما قبلها، وإذا قيل: (ما جاءني زيد ولا عمرو) كانت الواو عاطفة، و (لا) لتأكيد النفي.
الثالث- أن يتعاند معطوفاها، فلا يجوز أن يقال: (جاء رجل لا زيد)، بخلاف (جاءني رجل لا امرأة).

وهذه الشروط تحققت في قول ابن هانيء في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

نَيْلُ الْكَوَاكِبِ رُمْتُ لَا نَيْلَ الْعُلَى
فَزِدِ الْمَكَارِمَ بَسْطَةً أَوْ فَاثْقُصِ⁽¹⁾

فقد جاءت (لا) غير مقترنة بعاطف ومسبوقة بإثبات، وجاء معطوفاها متعاندين، ومن ثم فهي عاطفة لـ (نيل العلَى) على (نيل الكواكب).

وقد أفادت إثبات الحكم للأول ونفيه عن الثاني.

ومن ذلك: [الكامل]

فَقِفُوا تَضَرَّجَ تَمَّ أَنْفُسُنَا
لَا الصَّافِنَاتُ الْجُرْدُ وَالْعَكَرُ⁽²⁾

⁽¹⁾ الديوان ص 70 ، الشأو: الغاية.

⁽²⁾ انظر مغني اللبيب 1/ 241 ، 242 ، وانظر: القضايا الصرفية والنحوية في حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد ص 292 .

⁽¹⁾ الديوان ص 181 .

⁽²⁾ الديوان ص 168 ، العَكَر جمع: عكرة، وهي القطعة من الإبل، وهو هنا يرثي والده جعفر بن علي، و(تَمَّ) أي: هناك عند قبر المتوفية.

فقد عطفت (لا) هنا الصافنات على (أنفسنا)، حيث أثبتت الحكم للمعطوف عليه، ونفته عن المعطوف، ولم تشركهما إلا في العلامة الإعرابية وهي الرفع.

أما (لا) الثانية، فهي غير عاطفة، وإنما العاطف الواو، و (لا) لتأكيد النفي.

ومن ذلك أيضا قوله في مدح يحيى بن علي، وتهنئته بسلامة الفصد: [الكامل]

إِنَّ السَّقِيمَ زَمَانُهُ لَا جِسْمَهُ
إِذْ لَا يَجِيءُ لِمَثْلِهِ بِتَدْيِيدٍ⁽¹⁾

ف (جسمه) معطوف بـ (لا) على (زمانه) مرفوع بالضمّة، وقد أثبتت الحكم لما قبلها، ونفته عما بعدها.

و (لا) تفيد فيما سبق، القصر، وهو ثلاثة أنواع⁽²⁾:

الأول- قصر الحكم على ما قبلها بقصد الأفراد، كقولك: (زيد كاتب لا شاعر) ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر، وهذا ينطبق على قول ابن هانيء السابق: (ففقوا تخرج ثم أنفسنا لا الصافنات).

الثاني- قصر التعيين، نحو: (زيد كاتب لا شاعر) لمن تردد في إثبات أحد الوصفين.

الثالث- قصر قلب، كقولك: (زيد عالم لا جاهل) لمن يعتقد انه جاهل، وينطبق ذلك على قول ابن هانيء: (نيل الكواكب رمت لا نيل العلى)، وقوله: (إن السقيم زمانه لا جسمه).

ومن مجيء (لا) أيضا غير عاطفة لاقتزانها بالواو قوله: [البسيط]

ماكلُّ بارقةٍ في الجوّ صاعقةً
تُخَشَى وَلَا كُلُّ عَفْرِيتٍ بِمَرِيدٍ⁽¹⁾

وقوله مخاطبا محبوبته: [الكامل]

أَجَلَاذُ مُرْهَفَةٍ وَفَتَكُ مَحَاوِرٍ
مَا أَنْتِ رَاحِمَةٌ وَلَا أَهْلُوكِ⁽²⁾

فالواو فيما سبق هي العاطفة، و (لا) لتأكيد النفي.

2- (بل).

وهي لا تكون حرف عطف إلا إذا جاء بعدها المفرد، فإن جاء بعدها جملة فليست عاطفة،

⁽¹⁾ الديوان ص 111 .

⁽²⁾ انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 3 / 112 .

⁽¹⁾ الديوان ص 93 ، المريد: الشديد المرادة، أي: العتو.

⁽²⁾ الديوان ص 282 .

وهي في كلتا الحالتين تفيد الإضراب.

فإذا جاء بعدها جملة أفادت الإضراب عما قبلها، إما على جهة الإبطال نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾⁽¹⁾، وإما على جهة الانتقال من غير إبطال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾⁽²⁾.

وإذا جاء بعدها المفرد، فحالها في الإضراب مختلف، فإن كانت بعد نفي نحو: (ما قام زيد بل عمرو)، أو نهي نحو: (لا تضرب زيدا بل عمرا)، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها.

وإذا كانت بعد إيجاب نحو: (قام زيد بل عمرو)، أو أمر نحو: (اضرب زيدا بل عمرا)، فهي لإزالة الحكم عما قبلها كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها⁽³⁾.

ومن ورود (بل) في الديوان قول ابن هانيء في مدح أبي الفرج الشيباني: [البسيط]

لَكُنَّمَا أَنْتَ عِنْدِي كُلُّ رَنْعِي	وَلَمْ أَقْسَكَ بِشَيِّانٍ وَمَا جَمَعَتْ
بَلْ أَنْتَ كُلُّ تَهَامِي وَنَجْدِي	لَا بَلْ رَبِيعَةٌ وَالْأَحْلَافُ مِنْ مُضَرٍ
بَلْ أَنْتَ وَحْدَكَ عِنْدِي كُلُّ إِنْسِي ⁽⁴⁾	بَلْ شِسْعٌ نَعْلِكَ عَدْنَانٌ وَمَا وَلَدَتْ

تكررت (بل) هنا أربع مرات، في المرة الأولى وقع بعدها مفرد، لذا فهي عاطفة، وقد عطفت (ربيعة) في البيت الثاني على (كل) في البيت الأول، في اسلوب مثبت، وقد أفادت إزالة الحكم عما قبلها، وجعله لما بعدها، فبدلاً من أن يكون الممدوح بالنسبة للشاعر هو كل ربيعي أصبح هو ربيعة والأحلاف من مضر، وهنا اقترنت (لا) بـ (بل) لتأكيد النفي.

أما (بل) الثانية في قوله: (بل أنت كل تهامي ونجدي)، فقد وقع بعدها جملة، لذا فهي غير عاطفة، وقد أفادت الإضراب عما قبلها على سبيل الإبطال، حيث أبطل كون الممدوح هو ربيعة والأحلاف من مضر، وجعله كل تهامي ونجدي، وكذلك (بل) الثالثة، والرابعة، فقد وقع بعدهما جملة، وأفادا إضراباً عما قبلهما على سبيل الإبطال.

ومن مجيء الجملة بعدها أيضاً لإفادة الإضراب قوله: [الطويل]

(1) المؤمنون: 70 .

(2) المؤمنون: 62 ، 63 .

(3) انظر الجني الداني ص 235 ، 236 .

(4) الديوان ص 385 .

أَمَتْ بَلِ اسْتَحْيَيْتَ وَالْمَوْتُ رَاغِمٌ

كَأَنَّكَ لِلْأَجَالِ خَصَمٌ مُمَاجِكٌ⁽¹⁾

والإضراب هنا انتقالي، حيث ذكر الشاعر ان الممدوح أَمَات أعداءه، ثم انتقل لغرض آخر بين فيه ان قضاء الممدوح على الأعداء ليس بإهلاكهم حقيقة، بل هو بـ ((استحياء أوليائه، وصونهم من أيدي أعدائهم))⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً: [الكامل]

هَلْ كَانَ ضَمَخَ بِالْعَبِيرِ الرِّيحَا

مُزْنٌ يَهْزُ الْبَرْقُ فِيهِ صَفِيحَا

تُهْدِي تَحِيَّاتِ الْقُلُوبِ وَإِنَّمَا

تُهْدِي بِهِنَّ الْوَجْدَ وَالتَّبْرِيحَا

شَرِقتْ بماءِ الْوَرْدِ بَلَلٌ جِيهَا

فَسَرَتْ تُرْقِيقُ دُرَّهَ الْمَنْضُوحَا

أَنْفَاسُ طَيْبٍ بَتْنٍ فِي دِرْعِي وَقَدْ

بَاتَ الْخِيَالُ وَرَاءَهُنَّ طَلِيحَا

بَلْ مَا لِهَذَا الْبَرْقِ صِلًا مُطْرِقًا

وَلَايٍ شَمْلٍ الشَّائِمِينَ أُتِيحَا⁽³⁾

فقد تناول في الأبيات الأربعة الأول الحديث عن الريح، ثم جاء بـ (بل) التي أفادت إضرابا عما قبلها على سبيل الانتقال من الحديث عن الريح إلى الحديث عن البرق.

ومن ذلك أيضاً: [الكامل]

أَبْنِي لَوْيَ أَيْنَ فَضْلُ قَدِيمِكُمْ

بَلْ أَيْنَ حِلْمٌ كَالْجِبَالِ رَصِينٌ⁽¹⁾

فـ (بل) هنا أفادت إضرابا عما قبلها للانتقال من غرض إلى غرض.

ومن ذلك أيضاً قوله في مدح جعفر بن علي: [الطويل]

وَمَا الْجُودُ شَيْئًا كَانَ قَبْلَكَ سَابِقًا

بَلِ الْجُودُ شَيْءٌ فِي زَمَانِكَ حَادِثٌ⁽²⁾

فقد جاء بعد (بل) هنا جملة، وقد أفادت إضرابا عما قبلها على سبيل إبطاله.

3- لَكُنْ .

(لَكُنْ) العاطفة هي المخففة بأصل الوضع، وليست المخففة من الثقلية، كما أنها هي

⁽¹⁾ الديوان ص 385 .

⁽²⁾ انظر: تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص 513 .

⁽³⁾ الديوان ص 69 ، ضَمَخَ: لَطَخَ.

⁽¹⁾ الديوان ص 355 .

⁽²⁾ الديوان ص 63 .

التي يليها المفرد، ولا تكون عاطفة حينئذ إلا بشرطين:

الأول- ان تسبق بنفي أو نهي، لتزيل الحكم عما قبلها وتثبتها لما بعدها.

الثاني- أن لا تقترن بالواو على رأي الفارسي، وأكثر النحويين، خلافا للأخفش وابن عصفور، حيث ذهبوا إلى انها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، واستدلا بسيبويه حيث ذكر انها عاطفة ثم لم يمثل لها إلا مع الواو⁽¹⁾، وخلافا لابن كيسان في أن المتكلم مخير في الإتيان بـ (ان) أو عدم الإتيان.

أما يونس وابن مالك فإنهما يريان أيضا انها للعطف بشرط ان تكون بدون الواو، مثل الفارسي وأكثر النحويين، ولكن يريان أن ذلك مما لم تتكلم به العرب، فهي لا تأتي إلا مقترنة بالواو، وحينئذ تكون الواو هي العاطفة لجملة على جملة كما يرى ابن مالك، ولمفرد على مفرد كما يرى يونس.

وقد فهم ابن مالك من نص سيبويه فهما يخالف ما فهمه ابن عصفور، ففي حين أن الأخير فهم من عبارة سيبويه أن (لكن) العاطفة لا تأتي إلا مقترنة بالواو، والواو مع ذلك زائدة، فهم ابن مالك ان (لكن) العاطفة عند سيبويه لا تكون إلا بدون الواو، ولكن مثل لها مع الواو من باب الأمانة العلمية لعدم ورودها مجردة من الواو عن العرب، والواو حينئذ هي العاطفة.

وأرى أن حمله على فهم ابن عصفور هو الصحيح، يقول المرادي تعليقا على كلام ابن مالك: « وفي قوله: إن سيبويه يجوز العطف بها غير مسبوقه بواو نظر، وتقدم ما قاله ابن عصفور »⁽¹⁾.

ويقول الشاطبي: « وما قاله فيه نظر، فإن النحويين لا يخرعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياس إنما يستعمل على المسموع ... وأشد من هذا أنه ادعى على سيبويه أنه قائل بكونها حرف عطف غير مسبوق بواو، ثم يمثل بالمسبوقه بالواو محافظة على السماع، فسيبويه إذا خالف، وذهب إلى غير مسموع، وهذا مخالف لما علم من مذهبه في اتباع المسموع »⁽²⁾.

فتمثيل سيبويه لـ (لكن) العاطفة بالواو مذهب له في أنها لا تكون عاطفة إلا مع الواو، والواو مع ذلك زائدة كما قال ابن عصفور، ولا يعني ذلك ان العرب لم تتكلم بها بدون الواو .

أما إن دخلت على الجملة، سواء أكانت فعلية أم اسمية، فهي تكون ابتدائية، وحينئذ يجوز أن تسبق بالنفي أو النهي أو الأمر أو الإثبات، كما يجوز ان تقترن بالواو، أو لا تقترن، وهي على

⁽¹⁾ انظر: الكتاب 1 / 435 .

⁽¹⁾ الجنى الداني ص 589 .

⁽²⁾ المقاصد الشافية 5 / 137 .

كل الأحوال تفيد الاستدراك.

وقد جاءت في الديوان عاطفة؛ لتحقيق الشرطين السابقين، وذلك في قوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

لَيْسَ التَّعَجُّبُ مِنْ بَحَارِكَ إِنِّي قَسَيْتُ الْبَحَارَ بِهَا فَكُنَّ سَرَابًا
لَكِنْ مِنَ الْقَدْرِ الَّذِي هُوَ سَابِقُ إِنْ كَانَ أَحْصَى مَا وَهَبْتَ حِسَابًا⁽¹⁾

فقد جاءت (لكن) هنا عاطفة لـ (القدر) على (بحارك)، وقد تجردت من الواو، كما أنها سبقت بنفي، وإعادة الجار هنا لا يخرج (لكن) عن احتمال كونها عاطفة لمفرد.

ونظير ذلك: (ما مررت برجل صالح لكن طالح)، فقد خرج النحاة الجر هنا على عطف (طالح) على (صالح)، وقيل على تقدير جار محذوف، والتقدير: لكن مررت بطالح، وقد بين الشيخ يس أنه يحتمل على التقدير الأخير أن يكون المعطوف الجار والمجرور؛ لأنه ليس جملة⁽²⁾. ويحتمل أن يكون التقدير: (ولكن التعجب من القدر)، فتحتمل حينئذ أن تكون مخففة من الثقيلة مهملة، أو مخففة بأصل الوضع، وهي على كل للاستدراك.

وإعادة الجار مع المعطوف على المجرور جائزة، كما في قراءة ابن عامر⁽¹⁾: ﴿جاءوا بالبينات وبالزُّبُرِ﴾⁽²⁾.

ومن ورودها محتملة لكونها عاطفة، وغير عاطفة أيضا قول ابن هانيء في مدح أبي الفرج الشيباني: [البسيط]

مَنْ لَا يُفَاخِرُ بِالطَّائِي فِي زَمَنِ وَلَا الْخُزَاعِي فِي عَصْرِ الْخُزَاعِي
وَلَا جَرِيرٍ وَلَا الرَّاعِي الثَّمِيرِي وَلَا الْفَرَزْدَقِ أَيْضًا وَالْفَخَّارُ لَهُ
لَكِنْ بَعْلَقَمَةُ الْفَحْلِ الَّذِي رَعَمُوا فِي الشَّعْرِ أَوْ بَامِرِيءِ الْقَيْسِ الْمُرَارِي⁽³⁾

فـ (لكن) هنا مثل سابقتها، عطفت الجار والمجرور (بعلقمة) على (بالطائي)، وقد سبقت بنفي.

ويحتمل أن يكون التقدير: (لكن يفاخر بعلقمة)، فتكون مخففة من الثقيلة، أو مخففة

⁽¹⁾ الديوان ص 53 .

⁽²⁾ انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 2 / 147 .

⁽¹⁾ وقراءة الباقيين: (جاءوا بالبينات والزُّبُر)، انظر: حجة القراءات ص 185 .

⁽²⁾ آل عمران: 184 .

⁽³⁾ الديوان ص 380 .

بأصل الوضع، وهي على كل حال تفيد الاستدراك أيضا.

وقد وردت أيضا داخلة على جملة، كما في قول ابن هانيء في مدح إبراهيم بن جعفر بن

علي: [الكامل]

أَوْسَعَتْ عَبْدَكَ مِنْ أَيَادٍ شُكْرُهَا
حَظَّانٍ مِنْ دُنْيَا الشُّكْرِ وَدِينِهِ
فِي حِينٍ لَمْ يَعْدِلْ نَدَاكَ نَدَى يَدٍ
لَكِنْ صَبِيرُ الْمُزْنِ جَاءَ لِحِينِهِ⁽¹⁾

ف (لكن) هنا دخلت على جملة اسمية، لذا فهي تحتل أن تكون مخففة من الثقلية أهملت، أو مخففة بأصل الوضع غير عاطفة، وهي في كلتا الحالتين ابتدائية للاستدراك.

وقد جاءت مقترنة بالواو، نحو قوله: [الطويل]

وَفِيمَا اصْطَلَوْا مِنْ حَرٍّ بِأَسْكَ وَاعِظٌ
وَلَكِنْ لَعَلَّ الْجَائِلِقَ يَغُرُّهُ
وَفِيمَا أُذِيقُوا مِنْ عَذَابِكَ تَأْدِيبُ
عَلَى حَلَبٍ نَهَبَ هُنَالِكَ مَنُهَوَّبُ⁽²⁾

ف (لكن) هنا ابتدائية أيضا تفيد الاستدراك، حيث لما ذكر العذاب الذي لحق الروم على يد الممدوح جاء بـ (لكن) لرفع ما يتوهمه السامع مما قبلها من عدم وجود ما يغمر ملك الروم من خيرات في حلب بعد العذاب الذي لحق به، ومن ذلك أيضا: [الرمل]

ذَا وَلَكِنْ تُبْعُ الْأَكْبَرُ مِنْ
يَمِينٍ كَانَ لِخُلْدٍ لَوْ خَلَدُ⁽¹⁾

ف (ذا) إشارة إلى ما سبق من الكلام، و (لكن) ابتدائية، جاء بعدها جملة (تبع الأكبر كان لخلد لو خلد)، وهي تفيد الاستدراك.

- العطف على معمولي عاملين.

يعبر النحاة عن هذه القضية بقولهم: (العطف على عاملين) على حذف مضاف، وهم يعنون بذلك عطف معمولين مختلفين في الإعراب أو متفقين بحرف واحد على معمولين آخرين⁽²⁾، وهذه المسألة تتخذ أربع صور:

الصورة الأولى: أن يعطف على معمولي عامل واحد، نحو: (إن زيدا ذاهب وعمرأ جالس)، فعطف (عمرا) على (زيدا)، وعطف (جالس) على (ذاهب)، والعامل في كل من

⁽¹⁾ الديوان ص 360 ، الصبير: المطر.

⁽²⁾ الديوان ص 37 ، الجائليق عند الروم، والشاعر يخاطب هنا الخليفة المعز، والضمير في (أنيقوا)، و (اصطلاوا) يعود على الأعداء من الروم.

⁽¹⁾ الديوان ص 127، (ذا) إشارة إلى ما سبق من كلام، وهذا البيت من قصيدة يرثي بها ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي، والمراد أنه لو كان هناك أحد سيخلد مدى الدهر لعاش بُعَّ أمد الدهر، ولكن ذلك لم يحدث.

⁽²⁾ انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 323 ، 324 .

(زيد) و (ذاهب) واحد، وهو (إنَّ)، وهذه الصورة جائزة بإجماع عند النحاة⁽¹⁾.
الصورة الثانية: ان يعطف على معمولات عامل واحد، نحو: (أعلم زيداً عمراً بكراً جالساً وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً)، وهذه الصورة جائزة أيضاً.

الصورة الثالثة: أن يعطف على أكثر من معمولين لعوامل مختلفة، نحو: (إنَّ زيداً ضارباً أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر)⁽²⁾، فقد عطف (أخاك) على (زيداً)، وهو معمول لـ (إنَّ)، وعطف (غلامه) على (أبوه) وهو معمول لـ (ضارب)، وعطف (بكر) على (عمرو)، وهو معمول لحرف الجر، وهذه الصورة لا تجوز بإجماع عند النحاة⁽³⁾.

الصورة الرابعة: أن يعطف على معمولي عاملين مختلفين، وهذه المسألة فيها خلاف، وقد ذكر الصبان أن الصحيح فيها ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقاً⁽⁴⁾.

وقد ورد في الديوان الصورة الأولى، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]
بهتوا فهم يتوهمونك بارزاً والتاج مؤثلقاً عليك لموحاً⁽⁵⁾

وقوله: [الطويل]

أريك به نهج الخلافة مهيعاً يبين وأعلام الخلافة وضاحاً⁽¹⁾

ففي البيت الأول عطف (التاج) على الكاف في (يتوهمونك)، وهو ضمير واقع مفعولاً به أول للعامل (يتوهم)، كما عطف (مؤثلقاً) على (بارزاً)، وهو مفعول ثان للعامل (يتوهم) أيضاً، وهذا جائز.

وفي البيت الثاني عطف (أعلام)، و (وضاحاً) على (نهج) - وهو مفعول ثان - ، و (مهيعاً) - وهو مفعول ثالث، وهما معمولان للعامل (أريك) .

⁽¹⁾ انظر شرح الأشموني 3 / 122 .

⁽²⁾ انظر شرح الأشموني 3 / 122 .

⁽³⁾ انظر شرح الأشموني 3 / 122 .

⁽⁴⁾ انظر شرح الأشموني ، وحاشية الصبان عليه 3 / 122 ، 123 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 73 .

⁽¹⁾ الديوان ص 77 .

obeykhan.com

المبحث الثالث

عطف البيان و البدل

عطف البيان هو « التَّابِعُ الْمُشَبَّهُ لِلصِّفَةِ فِي تَوْضِيحِ مَتَّبِعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَتَخْصِيصَهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً »⁽¹⁾.

فهو إذن يشبه النعت في أنه يكمل معنى متبوعه، إلا أن الفرق بينهما هو أن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو ما يشبه المشتق، أما هو فلا يكون إلا جامداً أو بمنزلة⁽²⁾، كما أن عطف البيان « يكشف المتبوع بنفسه ، لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه »⁽³⁾، بخلاف النعت فإنه يكشف المنعوت ببيان معنى فيه، أو في سببه، كما وضحنا سابقاً.

ويوافق عطف البيان متبوعه في أربعة من عشرة، في واحد من حالات الإعراب الثلاث، وفي واحد من التعريف والتذكير، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحد من التذكير والتأنيث⁽⁴⁾، ومن نماذجه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾⁽⁵⁾ - بتتوين (طعام)، وقول الشاعر⁽⁶⁾: [من الرجز]

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ
مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرُ

وقد منع البصريون عطف البيان في النكرات، وذهب الكوفيون إلى جوازه في النكرة والمعرفة، ووافقهم الفارسي⁽⁷⁾، وابن جني⁽⁸⁾، والزمخشري⁽⁹⁾، وابن عصفور⁽¹⁰⁾، وابن مالك⁽¹¹⁾؛ « لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به »⁽¹²⁾.

(1) أوضح المسالك ص 183 .

(2) انظر: المقاصد الشافية 4 / 40 .

(3) شرح الأشموني 3 / 86 .

(4) انظر: شرح الأشموني 3 / 86 .

(5) المائدة: 95 .

(6) نسب ابن يعيش هذا الرجز لرؤبة ، شرح المفصل 3 / 71 ، ولم أجده في ديوانه.

(7) انظر: شرح الأشموني 3 / 86 ، والهمع 2 / 121 .

(8) انظر: وشرح الأشموني 3 / 86 ، والهمع 2 / 121 .

(9) انظر: الكشف 2 / 546 ، وشرح الأشموني 3 / 86 ، والهمع 2 / 121 .

(10) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 1 / 272 .

(11) انظر: شرح التسهيل 3 / 325 .

(12) شرح الأشموني 3 / 86 .

أما البديل فهو ((تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه))⁽¹⁾.
أي أنه مقصود بالحكم دون المتبوع، وهذا يخرج عطف البيان فإنه مقصود بالحكم مع متبوعه.

وكل عطف بيان يجوز إعرابه بدلا، إلا بعض المواضع التي لا يجوز إعرابها إلا عطف بيان، وأشهر هذه المواضع قولنا: (يا زيد الرجل)، وقولنا: (مررت بالضارب الرجل زيد).
ولا شك أن للسياق دورا في تحديد ما إذا كان التابع عطف بيان أو بدلا، وذلك إذا كان صالحا لكل منهما، ((فإن قصدت بالحكم الأول، وجعلت الثاني بيانا له، بحيث لا يستغني عن الأول، فهو عطف بيان، وهو معنى شبهه بالنعته. وإن قصدت بالحكم الثاني، وجعلت الأول كالتوطئة فهو البديل، وهذا المعنى ليس النعت))⁽²⁾.

ومن ثم ينبغي على محلل النص الانطلاق من سياق النص نحو تحديد الوظيفة النحوية للتابع الذي يحتمل أن يكون عطف بيان أو بدلا.

وقد ورد في الديوان بعض المواضع التي يحتمل أن يكون التابع فيها بدلا أو عطف عطف بيان، من ذلك قوله: [الطويل]

أُرِيدُ لِهَذَا الشَّمْلِ جَمْعاً كَعَهْدِنَا
وَتَأْبَى خُطُوبٌ لِلنَّوَى وَحَوَادِثُ⁽³⁾

ف (الشمل) يحتمل أن يكون عطف بيان، أو بدلا، إلا أن الأولى أن يكون عطف بيان، إذ ذكره هنا لتوضيح المشار إليه.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

هَلْ الْبَيْتُ بَيْتُ اللَّهِ إِلَّا حَرِيمُهُ
وَهَلْ لَغَرِيبِ الدَّارِ عَنْ دَارِهِ صَبْرُ⁽⁴⁾

ف (بيت الله) يحتمل أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدل كل من كل، وأرى أن الأولى هنا إعرابه بدلا، على أن يكون (بيت الله) هو المقصود بالحكم، و (البيت) توطئة له، وفي ذلك تشريف للبيت وتعظيمه بنسبته إلى الله تعالى، فالمبدل منه هنا توطئة، والبديل هو المقصود بالحكم.

⁽¹⁾ شرح الرضي على الكافية 1/ 337 .

⁽²⁾ المقاصد الشافية 4 / 40 ، 41 .

⁽³⁾ الديوان ص 62 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 135 .

وبدل كل من كل، معناه: ((بدل الشيء مما يطابق معناه)) (1).

ومما يحتمل الأمرين أيضا قوله في مدح يحيى بن علي: [الطويل]

لَكَ الْبَيْتُ بَيْتُ الْفَخْرِ أَنْتَ عَمُودُهُ
وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الرِّمَاحُ دَعَائِمُهُ (2)

ف (بيت الفخر) يحتمل أن يكون عطف بيان أو بدل كل من كل، والأولى هنا أن يكون بدلا أيضا، وتكون فائدة البدل هي تعظيم البيت.

وهناك من المواضع ما لا يجوز إعراب التابع فيها إلا بدلا، نظرا لاختصاص التابع فيها بأمور لا تجوز إلا في البدل.

من ذلك مجيء البدل مصدرا مؤولا، كما في قوله: [الرمل]

أَوْ مَا يَعْجَبُ مِنَّا أَنَّا
عَرَبٌ نُؤْتِرُ لَا نَعْطِي الْقَوْدَ (3)

فقد أبدل المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها (أننا عرب) من الضمير (نا) في (منا)، فلم يقل: (أو ما يعجب من أننا)، وهو بدل اشتمال، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ (4).

ومعنى بدل الاشتمال: ((إبدال شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، ك (أعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه)) (5).

ويوضح الصبان كيف يدل العامل على معنى بدل الاشتمال إجمالا، فيقول: ((قوله (يشتمل عامله على معناه إلخ) أي يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات المبدل منه، ففي قولك: (أعجبني زيد علمه) الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم، فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه، وفي قولك: (سُرِقَ زيد ثوبه) إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه، فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالا هذا هو المراد بالاشتمال)) (6).

يُستخلص من ذلك أن ما قبل بدل الاشتمال يدل عليه دلالة إجمالية، وفي ذلك دلالة

(1) شرح الأشموني 3/ 124 .

(2) الديوان ص 341 .

(3) الديوان ص 121 ، الضمير المستتر في (يَعْجَبُ) يعود على الزمان.

(4) الكهف: 63 .

(5) شرح الأشموني 3/ 125 .

(6) حاشية الصبان 3/ 125 .

بلاغية لها أثرها على السامع، حيث « تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة إلى بيان الإجمال الذي فيه »⁽¹⁾، ففي بيت ابن هانيء السابق يفهم السامع من العامل أن هناك شيئاً ما مثير للإعجاب في المبدل منه؛ لأنه لا يصح نسبة الإعجاب إلى ذلك المبدل منه، ومن ثم يتشوق إلى معرفة هذا الشيء، وهو الأمر الذي يبينه البذل.

ونلاحظ في البيت السابق أنه قد أبدل الظاهر من ضمير التكلم.

وإبدال الظاهر من ضمير التكلم والخطاب لا يجوز عند جمهور النحاة إلا إذا كان البذل بدل كل من كل دالا على الإحاطة نحو قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾⁽²⁾، أو بدل بعض من كل نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾⁽³⁾، أو بدل اشتمال⁽⁴⁾، وذلك كما في بيت ابن هانيء السابق، ومن ثم فإن البذل فيه من ضمير المتكلم جائز.

ومن بدل الاشتمال أيضا قوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي السَّلَمِ أَنْطَقَ نَاطِقٍ لَكَفَاكَ سَيْفُكَ أَنْ يُحِيرَ خِطَابَا⁽⁵⁾

فالمصدر المؤول (أن يحير) بدل اشتمال في محل رفع من الفاعل (سيفك).

ومن المواضع التي لا يجوز إعراب التابع فيها إلا بدلا، ما جاء فيه إبدال جملة من جملة،

كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

مَا تُحَسِّنُ الدُّنْيَا تُدِيمُ نَعِيمَهَا فَهِيَ الصَّنَاعُ وَكَفُّهَا الْخَرْقَاءُ⁽⁶⁾

فقد أبدل جملة (تديم نعيمها) من جملة (تحسن الدنيا).

وقد أجاز النحاة إبدال الجملة من الجملة بشرط أن تكون الجملة الثانية كما قال الدنوشري

((أوفى من الأولى بتأدية المراد))⁽⁷⁾.

ومن نماذج ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ

(1) حاشية الصبان 3/ 125 .

(2) المائدة: 114 .

(3) الأحزاب: 21 .

(4) شرح الأشموني 3/ 128 ، 129 .

(5) الديوان ص 53 .

(6) الديوان ص 11 ، الصناعات: الحاذقة، الخرقاء: الحمقاء.

(7) حاشية يس على شرح التصريح 2/ 162 .

(1) ﴿

والفرق بين إبدال الجملة من الجملة والفعل من الفعل، « أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرًا، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز » (2).

ونلاحظ في بيت ابن هاني أن جملة (تديم نعيمها) قد بينت وجه الإحسان من الدنيا، ومن ثم جاز كونها بدلاً منها.

وهي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها تابعة لما لا محل له من الإعراب، ومن ثم فإطلاق التبعية عليها مجاز كما ذكر الصبان.

ومن المواضع التي لا يجوز إعراب التابع فيها إلا بدلاً، ما جاء فيه إبدال الفعل من الفعل، وذلك في قوله: [الطويل]

هُدَىٰ وَاعْتَصَامًا قَبْلَ تَطْمَسُ أَوْجُهُ
تُشَاهُ بِلَعْنِ اللَّاعِنِينَ وَتُمْسَخُ (3)

فقد أبدل الفعل (تشاه) من الفعل (تطمس)، وقد ذكرت سابقاً أن الفعل (تطمس) يجوز رفعه ونصبه بعد حذف (أن) قبله، والرفع أجود، وقد رفعه الشاعر، ومن ثم فإن (تشاه) مرفوع أيضاً، والدليل على ذلك عطف الفعل (تمسخ) بالرفع عليه.

تعقيب

يتضح مما سبق الدور البارز الذي تلعبه التوابه في شعر ابن هاني، فهو قد وظف النعت مثلاً لأداء معاني التعظيم والتحقير والتوضيح، إلى غير ذلك من معانٍ، ووظف حروف العطف لتحقيق الربط إلى جانب ما تفيده هذه الحروف من معانٍ أخرى: كالترتيب والتعقيب، كما اتضح علاقة ما يطرأ على هذه التوابه من ظواهر - كحذف وتقديم - بالمعنى.

(1) الشعراء: 132 ، 133 .

(2) حاشية الصبان 3 / 131 .

(3) الديوان ص 87 .

خاتمة

وبعد هذه الدراسة الصرفية والنحوية لبعض ما جاء في ديوان ابن هانيء من ظواهر ، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- على الرغم من أن علم الصرف يعنى ببنية الكلمة المفردة، فإنه لا غنى عنه لدراسة مفردات أي نص لغوي، وقد اتضحت أهمية علم الصرف من خلال دراسة بعض أوزان الفعل والاسم التي وردت في شعر ابن هانيء، حيث كانت هناك علاقة قوية بين بنية الفعل أو الاسم والمعنى، فالفعل المجرد له عدة أوزان، وكذلك الفعل المزيد، وكل وزن له استخداماته، وقد استطاع ابن هانيء أن يوظف الدلالات التي تحملها البنية الصرفية للفعل والاسم في أداء المعاني المختلفة في السياقات المختلفة.

2- اتضح أيضا ما للسياق من دور في بيان معنى أوزان الفعل المزيد؛ حيث تدل كل صيغة على أكثر من معنى، ولا يتحدد هذا المعنى إلا من خلال السياق الذي ترد فيه البنية الصرفية، فبنية مثل (استفعل) تأتي للتعدية، والصيرورة، والكثرة، والتعدية، ولا يتحدد معنى من هذه المعاني إلا من خلال السياق الذي وردت فيه البنية، كما اتضح أيضا دور السياق في تحديد نوع المشتق الذي يتشابه وزنه مع مشتق آخر، فقد وردت عند ابن هانيء مشتقات يجوز فيها أن تكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، مثل: (مستن)، وقد اتضحت أهمية النظر إلى المشتق في ضوء السياق الذي ورد فيه لتحديد نوعه.

3- كان ابن هانيء دقيقا في اختيار البنية الصرفية التي تتناسب مع ما يريد من معنى، وقد اتضح ذلك جليا عند استخدامه لأوزان جموع التكسير، فقد وردت عند ابن هانيء كلمات يجوز جمعها على أكثر من وزن من أوزان جموع التكسير، وهنا نجده يختار وزنا معيننا دون سواه؛ نظرا لارتباط هذا الوزن بدلالة معينة، حتى لو كان هذا الوزن شاذًا، ومثال ذلك اختياره لجمع (برق) على (بوارق) على الرغم من صحة جمعه على (بُرَق)، وسبب ذلك أن وزن (فواعل) فيه معنى الاسمية، بخلاف (فُعَل) الذي فيه

معنى الحركة، وكاختياره جمع (راكب) على (ركبان)، على غير قياس، لأن الصفات لا تجمع على (فُعلان)؛ وسبب ذلك - كما سبق أن ذكرت - أن أراد نقل (راكب) من الوصفية إلى الاسمية، حيث قصد به : (راكب الفرس خاصة).

4- إن للنحو قيمة عظيمة في التركيب الشعري، فبقدر استطاعة الشاعر وتمكنه من إجادة استخدام النحو في بناء التركيب، بقدر ما يحكم على شعره بالجودة أو الرداءة، وإن أي جمال فني للشعر إنما يعود إلى بنية التركيب النحوية، ومن ثم فإن من الضروري التوجه إلى النصوص البليغة: شعرا كانت أو نثرا، وتناولها بالتحليل النحوي لبيان ما للنحو من قيمة عظيمة في أداء معاني تلك النصوص البليغة.

5- إن النحو يشتمل على أحكام كثيرة جائزة تتيح للمتكلم أن يصوغ المعنى الواحد في أكثر من بنية نحوية، إلا أن كل بنية تتفرد عن الأخرى بأدائها غرضا بلاغيا معيناً لا تؤديه البنى الأخرى على الرغم من جوازها، وهنا يتضح مدى بلاغة الشاعر، وتمكنه من استخدام القواعد النحوية، فالشاعر الجيد هو الذي يستطيع اختيار بنية نحوية معينة من بين عدة بنى كلها جائزة، نظرا لأدائها وجهها بلاغيا معيناً يناسب المقام الذي يسوق فيه قصيدته، وقد اتضح فيما سبق العلاقة بين كل بنية نحوية والمعنى في شعر ابن هانيء، فما من تقديم أو تأخير، أو ذكر أو حذف إلا وله دلالة، فابن هانيء استطاع توظيف معطيات النحو في تحقيق معاني الإيجاز والاختصار، والقصر، والرعاية والاهتمام، كل ذلك تبعاً لما يقتضيه المقام.

6- ليست العبرة في تحليل النصوص نحويًا ببيان ما إذا كان الشاعر التزم بالقواعد النحوية أو لا بقدر ما هي ببيان دور هذه القواعد في أداء المعاني المختلفة، وما للظواهر النحوية المختلفة من حذف وتقديم وتأخير من دلالات في ضوء المقام الواردة فيه.

7- لاشك أن الباحث في تحليله للنصوص نحويًا يتعرض لقضايا كثيرة دار حولها خلاف بين النحاة، وقد خلص الباحث إلى أن أفضل السبل لترجيح رأي على آخر هو الاحتكام إلى المعنى، وقد اتضح ذلك من خلال الحديث

عن قضية حذف لام الأمر في شعر ابن هانيء، فقد اخترت رأي الكسائي وابن مالك والأشموني، وهو جواز حذفها في الشعر والنثر، في مقابل رأي الجمهور، وهو قصر الحذف على الشعر فقط، وهو الأمر الذي جعلهم يؤولون الآيات القرآنية التي وردت فيها هذه الظاهرة بما لا يتناسب مع معناها، مع أن تخريج هذه النصوص على حذف لام الأمر لا يتعارض مع المعنى، وقد أثبت ذلك من خلال شعر ابن هانيء، وبينت كيف احتكم ابن مالك إلى المعنى في اختيار رأي الكسائي، وذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽¹⁾، حيث ذكر أنه على رأي الجمهور يلزم «ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه وإن كان قول الأكثر»⁽²⁾.

«وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين»

«وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه وسلم»

(1) إبراهيم: 31 .

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك 2 / 140 .